كماله الثالث الاستدلال بلزوم افتقار الله فی کونه عالما الی اثبات معنی هو العلم ولولاه
لم يكن عالما وكذا في باقي الصفات والجواب ان اردتم باستكماله بغير ثبوت صفة الكمال
الزايدة على ذاته لذاته فهو جايز عندنا وليس فيه نقص وهو المتنازع فيه وان اردتم به
غيره فصوروه اولا حتى نفهمه ثم بينوا لزومه لما ادعينا والحاصل ان المحال هو استفادته
صفة كمال من غيره لا اتصافه لذاته بصفة كمال هي غيره واللازم من مذهبنا هو الثاني
لا الاول الرابع الاستدلال بلزوم اثبات ما لا نهاية له من المعاني القايمة بذاته تعو
ذلك لان العلم بالشي مغاير للعلم بما عداه الى ما ذكره الى آخر الدليل والجواب ان العلم
صفة واحدة قايمة بذاته تعو ويتعدد بحسب التعلق بالمعلومات الغير متناهية كذلك
فله بحسب كل معلوم تعلق فكما يتصور ان يكون المعلومات غير متناهية كذلك
يجوز ان تعلقات العلم الذي هو صفة غير متناهية بحسب المعلومات وليس يلزم
محال ولا يلزم التسلسل المحال لفقدان شرط الترتب والوجود الخامس الاستدلال بانه لو كان
موصوفا بهذه الصفات لزم كون الحقيقة الالهية مركبة ويلزم منه الاحتياج والجواب
ان المراد بالحقيقة الالهية ان كان الذات فلا يلزم من اثبات الصفات الزايدة
تركب في الذات وان كان المراد هناك ذاتا وصفاتا متعددة قايمة بتلك الذات
فليس الا ملاحظة الموصوف مع الصفات ثم ان احتياج الواجب الى ما هو غيره
يوجب الامكان كما قدمنا واما ما استدل به من كلام امير المؤمنين ع فالمراد من نفي الصفات
يمكن ان يكون صفات تكون هي غير الذات بالكلية وليس ههنا كذلك السادس
الاستدلال بلزوم ارتكاب ما هو معلوم البطلان ههنا وهو ان هذه المعاني لا هو عين
الذات ولا غيره وهذا غير معقول والجواب ان المراد بعدم كون الصفات عين الذات
انها مغايرة للذات في الوجود وكونها غير مغاير له انها صفات للذات فليست بينهما
مغايرة كلية بحيث يصح كونها مغايرة للذات بالكلية كما يقال ان علم زيد ليس
عين زيد لانه صفة له وليس غيره بالكلية لانه قايم به وهذه الواسطة على هذا المعنى
صحيح لان سلب العينية باعتبار وسلب الغيرية باعتبار آخر فكلا السلبين يمكن تحققهما
معا انتهى اقول فيه نظر اما اولا فلان مبنى الدليل الذي ذكره على قياس الغايب
على الشاهد وهو قياس باطل مردود عند الاشاعرة ايضا وقد استضعفه صاحب المواقف
في مقدمات كتابه وانكروا استعمالها على الشيعة والمعتزلة في مواضع متعددة فكيف
جاز للناصب استعماله ههنا وهذا اوليل على عجزه بل عجز اصحابه عن الاستدلال بالدلايل
اليقينية واما ثانيا فلانا قد ذكرنا ان الاعتبار اللغوي مما لا يعتد به في المطالب العقلية
ولا يلزم من التاويل فيما نحن فيه بمعونة الدليل العقلي تكذيب النصوص كما زعمه والا
لما جاز تاويل المتشابهات من الوجه واليد والقدم ونحوها بعد قيام الدليل العقلي على
استحالة الجسمية على الله تعو على انا قد بينا ان ليس يعتبر في معنى المشتق في اللغة قيام

مبديه

مبديه غاية انه في اكثر المواد يستلزم ذلك الا يرى انه صح بحسب اللغة ان الضوء مضئ ولا يقوم
به ضوء وانه يفسر المشتقات في اللغة الفارسية بما لا يقتضي قيام المبدا فيقال للعالم معناه
دانا وللقادر معناه توانا والبصير معناه بينا وغير ذلك من تفسيراتهما واما ما ذكر من انه
ليس ههنا دليل عقلي يدل على امتناع اجراء النصوص المتضمنة لاثبات الصفات
على ظاهرها ففيه ان النصوص لا يدل على ثبوت تلك الصفات ووجودها في انفسها
وانما يدل على كونه تعو عالما قادرا الى غير ذلك وثبوت الصفة للموصوف لا يتوقف
على وجودها في انفسها فلا يثبت مطلوبهم ولو سلم ان ظاهرها ما فهموه منها فنقول
ان الدلايل العقلية على ارادة خلاف ظاهرها كثيرة مذكورة في التجريد وغيرها واخف
ما رايناه ذكره ههنا انه تعو واجب لذاته فيكون غنيا عن الغير في كمال ذاته وعلى تقدير
كون الصفات الحقيقية زايدة على الذات يكون محتاجا في التكميل الى الصفة المغايرة
له وكل ما هو مغاير له م فهو ممكن لاستحالة تعدد الواجب فيلزم ان لا يكون مستكملا
في حد ذاته بل محتاجا الى الممكن فيه مع انه غني عن العالمين وتوضيح المرام ان العالم
ما يعتبر عنه بالفارسية بدانا وكذا القادر ما يعبر عنه بتوانا وقس عليه باقي الصفات
وتفسيره العالم بما قام به العلم والقادر بما قام به القدرة انما هو مقتضى اللغة ومسامحتهم
فيه كما مر ولما اول الدليل على عدم قيام الوجود والعلم والقدرة وكذا ساير الصفات
به وانه موجود عالم قادر علم ان قيام المبداء به غير لازم وبعد هذا القول ان صفة الشي
على قسمين احدهما ما يقوم به في نفس الامر كالعلم بالنسبة الى زيد وثانيهما عرضي لا يقوم
به كالعالم والقادر بالنسبة اليه فانهما عين زيد في الخارج لصحة حملهما عليه مواطاة وزايدا
على ماهيته والصفة بالمعنى الاول زايد على الله تعو في الخارج والثاني عينه فيه والمراد ان
صفاته تعو من القسم الثاني لا الاول الزايد على الذات في الخارج وقيام المبداء غير
لازم فصح كون الصفات عين الذات كذا حققه صدر المدققين في بعض مصنفاته
العالية واما ما اجاب به الناصب عن اول استدلالات المصنف من تخصيص المقدمة الكلية
العقلية القايلة بان كل ممكن حادث بما عدا صفاته فهو تخصيص بارد لا دليل عليه ومخالف
لما يجده كل عاقل من ان الواجب بالذات لا يكون الا ذاتا واما ما استدل به عليه
من قوله لان صفاته لا هو ولا غيره فمجرد اصطلاح منهم لا يدفع التعدد والتغاير في الواقع
فلا يفيد وتحقيق ذلك على ما حققه سيد المحققين في شرح المواقف انهم لما اثبتوا
صفات موجودة قديمة زايدة على ذاته تعو لزمهم كون القدم صفة لغير الله تعو ولزمهم
ايضا ان يكون تلك الصفات مستندة الى الذات اما بالاختيار فيلزم التسلسل
في القدرة والعلم والحيوة والارادة ويلزمهم ايضا كون الصفات حادثة واما بالايجاب
فيلزمهم كونه تعو موجبا بالذات ولو في بعض الاشياء فتستروا عن شناعة
هذا بالاصطلاح المذكور كما تستروا عن شناعة القول بالجسمية بالبلكفة واما ما اجاب

King Saud University
Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)